الشبكة العنكبوتية
تتقدّم ترسانة الإرهاب

بلا شك، تعتبر شبكة الإنترنت أكثر أسلحة التنظيمات الإرهابية فتكاً بالناشئة وتأثيراً عليهم.
وباتت هذه الشبكة وما توفّره من إمكانيات، ميداناً لاستغلال التنظيمات ذات الفكر المسموم للشباب، ولترويج الأفكار الهدامة وبث دعايتها المسمومة، ولشن الهجمات على الدول والمواقع التي تفضحها، والتي تحارب فكرها الضال الشاذ. ولهذه الأسباب باتت الحرب الإلكترونية ضد التنظيمات الشريرة مثل «داعش» و«القاعدة»، تتطلّب جهداً تكاملياً دولياً يتعدى حدود الإجراءات الأمنية، ليدخل في عمق التفاصيل التقنية التي يبدو أنّ الإرهابيين باتوا يركّزون عليها، في ظل يقينهم من حتمية خسارتهم الحرب التقليدية، ما يجعل من مسار ضرب الإرهاب الإلكتروني معركة لا تقل أهميتها عن مكافحته عسكرياً.

أقر عدداً من الإجراءات لمجابهة التضليل الإعلامي للمتطرفين
الأردن تنبه باكراً لخطورة «التجنيد الإلكتروني»

عمّان ـ لقمان إسكندر

تحرك الأردن مبكراً لضبط ومراقبة حدودها الإلكترونية، خشية من نفوذ التنظيمات الإرهابية ومناصريها عبر تكنولوجيا الاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي والإعلام التي تهدد أمن واستقرار المملكة، إذ سارعت في إقرار عدد من الإجراءات لمجابهة التضليل الإعلامي الذي تمارسه مثل هذه الجماعات المتطرفة.

وتنبّهت المملكة الأردنية إلى «تزايد استخدام التنظيمات الإرهابية ومناصريها تكنولوجيا الاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي والإعلام في نشر الفكر الإرهابي والمتطرف».

إجراءات قانونية

وعمل الأردن، عبر سلسلة من الإجراءات القانونية والأمنية والسياسية والثقافية، على مجابهة التضليل الإعلامي الذي تمارسه تلك التنظيمات الإرهابية، ورفع الوعي لدى المجتمعات المحلية بخطورة ظاهرة الإرهاب عموماً، إذ زاد من استخدام التنظيمات الإرهابية لهذه لتكنولوجيا الاتصالات الصراعات الملتهبة التي تشهدها المنطقة وعدم إنهائها، وهو ما شكّل مناخاً مواتياً وبيئة جاذبة لنشوء تنظيمات إرهابية، إضافة إلى ازدياد قدراتها.

وقال مصدر أمني أردني إن «كل التحركات الإلكترونية للمجموعات والتنظيمات الإرهابية تحت عين ومتابعة الأجهزة الأمنية»، مشيراً إلى أنه «فور ورود معلومة حول تورط أي منهم بأي نشاط مخالف، يتم التوثق منه والتحرك لمعالجته».

حرب مبكرة

ودأبت الأجهزة الأمنية المختلفة على متابعة نشاطات التنظيمات الإرهابية إلكترونياً، بصفتها تهديداً مباشراً على الأردن والأردنيين.

في السياق، قال الكاتب والمحلل السياسي الخبير في شؤون التنظيمات المتطرفة حسن أبو هنية لـ«البيان» إن «المملكة خاضت في وقت مبكر حرباً على المجموعات المتشددة».

وأوضح أن «السلطات الأردنية تنبهت منذ زمن بأن تكنولوجيا الاتصالات باتت في طليعة وسائل التعبئة والتجنيد للتنظيمات الإرهابية».

وسنّت الحكومة الأردنية حزمة من القوانين والتشريعات الوطنية التي من شأنها مجابهة الإرهاب بشكل صارم، وعالجت ظاهرة التجنيد في قانون منع الإرهاب لعام 2006، وعززت من مجابهة ظاهرة المقاتلين الأجانب من خلال قانون منع الإرهاب المعدل لعام 2014، كما لم يغفل المشرع الأردني خطورة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في عمليات التجنيد، أو الترويج لأفكار الإرهابية.

مهارات عديدة

بدوره، قال الخبير في الحركات المتطرفة مروان شحادة إن «خبراء الإنترنت في الجماعات المتطرفة يأتون في الغالب من أوروبا، وليس عن طريق منطقة الشرق الأوسط».

وأضاف: «في الغالب، أعلم أن الكثير من شباب المنطقة يمتلكون الكثير من المهارات الإلكترونية، لكن هذه الفئة في الغالب ليست المهتمة بخطاب التنظيمات الإرهابية»، مشيراً إلى أن المهارات التقنية التي يمتلكها «الفرائس الجاهزة»، لا تعتبر ذات مستوى مرتفع يمكن القلق منه.

واعتادت وسائل الإعلام على نشر أخبار تتحدث عن توجيه تهم «استخدام الشبكة العنكبوتية للترويج لأفكار تنظيمات إرهابية».

وفي تصريحات صحافية، حذر الخبير في التنظيمات المتطرفة موسى العبداللات الشباب «من بعض المواقع الإرهابية التي أنشأتها أجهزة مخابرات إقليمية ودولية لاستدراج الشباب المسلم الراغب في الالتحاق بالتنظيمات المتطرفة في سوريا والعراق».

وقال إن «أول تهم بهذا الخصوص كانت لعضو التيار السلفي وسيم عياش التي نظر إليها وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب».

موقع إلكتروني

وكان انطلق في المملكة موقع إلكتروني تثقيفي أطلق على نفسه اسم «ضد الإرهاب»، ويعتبر أول موقع أردني متخصص بشؤون مكافحة الإرهاب فكرياً وإعلامياً.

ومن اسمه، يحمل الموقع الذي يضم عدداً من التقارير والمقالات والدراسات التي تعنى بتطورات المواجهة مع الإرهاب، رسالة تثقيفية واضحة ضد الإرهاب. وتقوم هذه الرسالة على أساس رفض كل أشكال الإرهاب، وتأكيد أنه لا يمت بصلة إلى تعاليم الدين الإسلامي الحنيف والحضارة العربية الإسلامية، مؤكّداً أنه «من أجل حقنا وحق أطفالنا في الحياة والنور.. من أجل الخير والعدالة والجمال والدين الحق كما ورد في القرآن الكريم والسنة الشريفة، والبناء وقبول الآخر والانطلاق، لنكون عنصراً فاعلاً في عالم يتقدم، ولكيلا نتراجع ونسقط في الظلام والهدم والفقر وقطع الطرق والرؤوس».

سوابق إرهابية

شهدت المملكة الأردنية عام 2005 عمليات إرهابية دامية، تمثلت في تفجير ثلاثة فنادق في العاصمة عمّان، أوقعت عشرات القتلى والجرحى.

وعلى إثر هذا الاعتداء الإرهابي، عدّلت الحكومة الأردنية قانون منع الإرهاب الصادر عام 2006 قبل أشهر قليلة، لتجريم أي ترويج للتنظيمات الإرهابية عبر شبكة الإنترنت.

خبراء يؤكدون تسهيل التكنولوجيا لتناقل الأفكار والأساليب المتطرفة
الإنترنت يلقي آلاف الشباب في جحيم الجماعات الإرهابية

المال والنفوذ غير المحدود أبرز وسائل إغراء الجماعات المتشددة

القاهرة ـ أمنية عادل

مع تطور ساحة التكنولوجيا، تطور توغل الجماعات والتنظيمات الإرهابية في مختلف دول العالم، مستغلين الطفرة التقنية وسبل التواصل الاجتماعي الآنية، والتي باتت ساحة استقطاب للانضمام لتلك الجماعات، وهذا ما يؤكد عليه خبراء رأوا أن التطور التكنولوجي ساهم في زيادة عدد الشباب المشارك في الجماعات الإرهابية، وسهل تناقل الأفكار والأساليب المتطرفة، من خلال استقطابهم من قبل تلك الجماعات.

وتظهر على الشبكة العنكبوتية، العديد من المواقع الخاصة بتلك التنظيمات، والتي تمثل منبراً لاستقطاب الشباب العربي، الذي تتقاذفه العديد من المشاكل، في مقدمتها مشكلة البطالة، فضلاً عن استغلال تلك الجماعات الإرهابية لمواقع التواصل الاجتماعي في الترويج لأفكارها، وتدعيم صفوفها، من خلال تجنيد العديد من العناصر الشابة.

ومن بين تلك الجماعات تنظيم «داعش» الإرهابي، إذ تحصلت جهات التحقيق في أكثر من قضية شهدتها مصر، على معلومات من عناصر تم القبض عليهم بتهمة التواصل مع هذا التنظيم المتشدد والعمل على تسفير الشباب لـ«داعش» تفيد تلك المعلومات أنه تم استقطابهم عبر صفحات الانترنت، وبعضهم حصل على دورات تدريبية من تلك الجماعات الإرهابية، عبر الشبكة العنكبوتية.

وفي السياق، قال المتطرف السابق نبيل نعيم إنّ «التنظيمات الإرهابية تستغل الشبكة العنكبوتية في استقطاب وجذب عناصر جديدة؛ لاسيما من الشباب الناشئ»، مشيرًا إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي هي الأكثر استخدامًا في تلك العملية.

وأضاف نعيم في تصريحات لـ«البيان» إن «هذه المواقع وفرت منافذ جيدة للوصول إلى الشباب دون عناء، فتمكن تنظيم داعش ـ على سبيل المثال ـ من استقطاب أكثر من ثلاثة آلاف شخص عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي خلال أشهر معدودة»!

وحذر نعيم من أن الأعداد في تزايد مستمر، مقدرًا أعداد الشباب المستقطب من خلال شبكات التواصل ومواقع الإنترنت منذ ظهور تنظيم داعش بـ« 20 ألف مقاتل من بينهم ما يُقارب ستة آلاف مقاتل من دول أوروبية متنوعة».

وفسّر المتطرف السابق السبب في زيادة أعداد الشباب المستقطب إلى أنه «يتم استغلالهم عن طريق الإغراءات المالية، لاسيّما أن هناك قطاعًا عريضًا منهم ظروفهم الاقتصادية سيئة وبحاجة ملحة للمال، بينما يبحث بعضهم عن أهداف أخرى غير المال مثل توفير السلطة والنفوذ غير المحدود، مستغلين حماسة الشباب».

حقل خصب

أشار خبير الاتصالات المصري عمرو شرف إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي أصبحت حقلًا خصبًا لاستقطاب الشباب وزرع أفكار متطرفة وإرهابية في عقولهم.

وأوضح شرف أن العبء الأكبر في تنامي ظاهرة الإرهاب يقع على الدولة ومؤسساتها، حيث إن هناك تناسبًا لدور الشباب ومشاركتهم في بناء الدول. وأضاف أن المرونة التي توفرها شبكات التواصل الاجتماعي للوصول إلى عناصر جديدة والفراغ الذي يطيح بحياة الشباب، يسهل عملية الاستقطاب، لاسيّما مع توافر الإغراء المالي، والشعور بالأهمية.

استقطاب شبكي

بدوره، قال الباحث في شؤون الحركات والجماعات المتطرفة ماهر فرغلي إن «قرابة 60 في المئة من العناصر الإرهابية في تنظيم داعش في الوقت الحالي تم استقطابها من خلال الشبكة العنكبوتية ومواقع التواصل الاجتماعي»، مشيرًا إلى أن «مشاركة تنظيم داعش بـ40 تغريدة يوميًا على موقع التواصل الاجتماعي تويتر، تؤكد اهتمام التنظيم بالشبكة العنكبوتية، حيث إن هناك نحو 210 صفحات ومجموعات على مواقع التواصل الاجتماعي للخلايا الإرهابية في سوريا والعراق فقط».

وأشار فرغلي في تصريحات لـ«البيان» إلى أن «داعش وغيره من التنظيمات الإرهابية بات مفتوح الأفق ويتم تجنيد عناصره من خارج العالم العربي، مستغلين معرفتهم باللغات الأجنبية، من خلال وجود خلايا داخل تلك التنظيمات لديها مجموعة من اللغات لتسهيل التواصل مع كافة الشباب من مختلف الدول».

الشباب الغربي

بدوره، أشار رئيس الجبهة الوسطية لمواجهة العنف والتطرف صبره قاسمي إلى أن «مواقع التواصل الاجتماعي باتت تلعب دورًا مهمًا في تواصل العناصر الإرهابية مع الجماعات الكبيرة، لاسيّما أن عدد الصفحات على توتير وفيسبوك لهذه التنظيمات تجاوز 82 ألف صفحة».

وأضاف قاسمي في تصريحات لـ«البيان» أن «التواصل مع الشباب على شبكات التواصل ساهم في وصول عدد أفراد تنظيم داعش إلى 200 ألف فرد، بعد أن كانوا 30 ألفًا فقط لحظة نشأة التنظيم، كما أن أكثر الدول الأوروبية تأثرًا هي ألمانيا وفرنسا وبريطانيا».. فيما لفت إلى أن «استغلال التشتيت في الدول سواء العربية أو الأجنبية هو السبب في زيادة نسبة استقطاب الشباب»، مشيرا إلى أن «الأعمار التي تتم بها تلك العملية تبدأ من 18 وحتى 30 عاماً».

وأرجع الباحث السبب في استقطاب عدد كبير من شباب الغرب إلى «أنها محاولة اختراق الغرب عن طريق التغلغل فيه، لاسيّما أن التنظيم يمتلك آلة إعلامية شديدة الحرفية والقدرة على مخاطبة الآخر».

% 80

كشفت دراسة سعودية أن تنظيم «داعش» يلجأ إلى الحصول على المعلومات للمنشآت التي يسعى إلى استهدافها، من خلال شبكة الإنترنت؛ حيث إن 80 في المئة من مخزون التنظيم المعلوماتي يعتمد في الأساس على مواقع إلكترونية متاحة للجميع، من دون خرق لأي قوانين أو بروتوكولات الشبكة. وجاءت الدراسة تحت عنوان: «القوى الخفية لداعش في الإعلام الجديد»، وعكف عليها فريق بحثي في الإعلام الرقمي من جامعة الملك سعود.

الرياض ـ البيان

82000

قال الخبير المصري في شؤون الجماعات الإسلامية ومؤسس «الجبهة الوسطية لمواجهة العنف والتطرف»، صبرة القاسمي، إن هناك نحو 82 ألف صفحة على الإنترنت تحت إدارة تنظيم داعش، تتوزع ما بين صفحات في مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة والمنتديات ومواقع إلكترونية أخرى. ولفت القاسمي، وهو متشدد سابق، إلى أن «مهمة تلك الصفحات هي الترويج للتنظيم، فضلاً عن استقطاب المزيد من العناصر الشبابية للانضمام له». وشدد القاسمي على أن «قوام داعش داخل سوريا والعراق، بلغ نحو 200 ألف عنصر، إذ زاد بنحو 170 ألف عنصر، لا سيما أن التنظيم بدأ وقوامه فقط 30 ألف عنصر»، وفق ما توصل إليه في بحثه حول التنظيم. وأوضح أنه «يهتم في المقام الأول باستقطاب عناصر شبابية أجنبية إلى جانب العناصر العربية الأخرى، وهو ما يُبرر وجود كم كبير من الأجانب المقاتلين في سوريا والعراق مع داعش». واعتبر أن «سر نجاح داعش وتمدده في كل من سوريا والعراق، يكمن في استفادته الكبيرة من تجربة تنظيم الإخوان المسلمين». القاهرة - الوكالات

الشبكة العنكبوتية تتقدّم ترسانة الإرهاب

تساؤلات بشأن جدية المؤسسات الرسمية في مراقبة المواقع المحرّضة

جهاز إلكتروني لمكافحة الإرهاب في تونس

المواقع الداعمة للإرهاب تضاعفت من 100 قبل عقدين إلى خمسة آلاف

جدل بشأن مهام «الوكالة الفنية للاتصالات»

تونس ـ الحبيب الأسود

تواجه تونس مخاطر الإرهاب الإلكتروني بكثير من الأسئلة المطروحة بشأن جدية أجهزة الدولة في مراقبة المواقع المحرضة على الإرهاب، خصوصاً في ظل حالة الانفلات التي عرفتها البلاد منذ الإطاحة بالنظام السابق في يناير 2011، حيث تم فتح جميع المواقع من دون استثناء وبات الإبحار إليها متاحاً للجميع. وفي يوليو الماضي، أعلن رئيس الحكومة حينذاك مهدي جمعة إحداث «جهاز لمكافحة الإرهاب الإلكتروني» في تونس، ودعا مواطنيه إلى «حماية» أبنائهم من مجموعات متطرفة قال إنها «تعمل على استقطابهم عبر الإنترنت». وكان وزير الداخلية التونسي السابق لطفي بن جدو كشف في جلسة مساءلة أمام نواب التأسيسي العام الماضي أن الوزارة قامت بإحداث «مصلحة على مستوى الشرطة العدلية للبحث في الجرائم الإلكترونية، ولكنها تعمل بناءً على أذونات قضائية». وأكد أنّه «تم منذ الثورة قطع جميع الروابط الفنية التي كانت تربط الوكالة التونسية للإنترنت والتي تعنى بإغلاق ومراقبة المواقع بمصالح وزارة الداخلية»، مشيراً إلى أن «مراقبة الإنترنت في تونس أصبحت بعد الثورة من مشمولات هذه الوكالة المذكورة فحسب وبمقتضى أذون قضائية».

وكالة وعقبات

وفي ديسمبر 2012 نوقش مشروع قانون من قبل حكومة الترويكا الأولى برئاسة حمادي الجبالي لبعث هيكل مستقل اسمه «الوكالة الفنية للاتصالات» يعنى بالجوانب القانونية والجرائم التكنولوجية وفيه ضمانات كبيرة لأنه يعتمد على أذون قضائية في مجمله. وتعليقاً على قرارات خلية الأزمة القاضية بحجب بعض مواقع التواصل الاجتماعي، قال رئيس مدير عام الوكالة التونسية للإنترنت معز شقشوق إن «إغلاق مواقع التواصل الاجتماعي أو مواقع الويب أمر مستحيل لأن الإغلاق يتم من قبل المشرفين على إدارات هذه المواقع». وفيما يتعلق بالحجب، اعتبر شقشوق أنه «من الصعب تفعيل الحجب لأن هناك آليات لاختراق آليات الحجب»، موضحاً من جهة أخرى أنه في حال وقع حجب موقع معين «سيتم بعث موقع آخر».

زمن بن علي

وأضاف إن حجب مواقع الإنترنت كان يتم «بشكل غير قانوني وغير شفاف» في عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي وأن الأخير «كان يوقع بنفسه على وثائق يأمر فيها بحجب مواقع بعينها». وكشف شقشوق أن «بن علي كان يرصد اعتمادات مالية بمعدل 1.2 مليون دينار سنوياً لحجب المواقع الإلكترونية»، موضحاً أن هذه الاعتمادات «كانت تصرف لاقتناء آخر التجهيزات والنظم المعلوماتية المستخدمة في الحجب». وأشار إلى أن «عمليات الحجب تؤثر على جودة الخدمات المسداة لمستعملي الإنترنت في تونس»، معتبراً أنه «كان من الأجدر توظيف الاعتمادات المالية المذكورة لتحسين جودة ما تسديه الوكالة التونسية من خدمات». وأضاف إن مهندسي وفنيي الوكالة التونسية للإنترنت «لم يشاركوا أبداً في حجب المواقع الإلكترونية رغم أن التجهيزات التقنية المستعملة في عمليات الحجب تابعة للوكالة». وأوضح أن جهات أخرى، لم يسمها، وقال إنها «من خارج» الوكالة التونسية للإنترنت كانت تقوم في عهد الرئيس المخلوع بحجب مواقع الإنترنت من خلال «التحكم عن بعد» في تجهيزات الحجب التابعة للوكالة، لافتاً إلى أنه «لم يعد بالإمكان اليوم التحكم عن بعد في هذه التجهيزات ما يعني أنه لم يعد هناك أي طرف ثانٍ باستثناء الوكالة التونسية له القدرة التقنية على حجب المواقع». وذكر شقشوق أن أول «قرار سياسي» برفع الحجب عن شبكة الإنترنت اتخذه الرئيس المخلوع في 13 يناير 2011 أي قبل يوم واحد من الإطاحة به، وثاني قرار اتخذته الحكومة المؤقتة في 8 فبراير 2011.

تنسيق قضائي

ومن جانبه، يقول المكلف بالإعلام في وزارة تكنولوجيا الاتصال أحمد حسين إن «الوكالة الفنية للاتصالات والتي تم إحداثها في نوفمبر 2013 هي المعنية بمهمة التدخل الفني لحجب أو غلق أو تتبع الصفحات الإلكترونية التي يثبت تورطها في نشاط إرهابي»، مؤكداً أن «للوكالة من الخبرات ما يجعلها قادرة على كشف هوية من يقفون وراء هذه الصفحات التي تحرض على الإرهاب». واستدرك المكلف بالإعلام في وزارة التكنولوجيا أن هذه الوكالة «لا تعمل إلا انطلاقاً من تنسيق بينها وبين الأجهزة القضائية والأمنية». وأشار إلى أنها «لا تتدخل بصفة فردية لغلق أو حجب أو مراقبة المشرفين على هذه الصفحات ولا يتم ذلك إلا عبر تكليفها من قبل المصالح المعنية المذكورة سابقاً».

مواقع التواصل

ويرى رئيس مركز تونس للأمن الشامل العميد المتقاعد مختار بن نصر أن «أغلب عمليات تجنيد العناصر الإرهابية في تونس بات يتم عبر الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وأن الموضوع بات يشكّل خطراً حقيقياً»، مشيراً إلى أن «الإرهاب العالمي استفاد كثيراً من تطور تقنيات الاتصال الحديثة وخاصة من الشبكة العنكبوتية ومواقع التواصل التي باتت تستخدم في نشر الفكر المتطرف والفتاوى المتشددة وفي استقطاب الشباب وغسيل الأدمغة وتجنيد المقاتلين وتحريك الخلايا النائمة وفي إرسال التوجيهات والأوامر وكذلك في بث الرعب في النفوس عبر الصور وأشرطة الفيديو». وأشار بن نصر إلى أن «قيادات الإرهاب تعرف ماذا تريد وكيف تتحرّك وهي تستعمل الإنترنت بشكل بات يقلق دول الغرب ذاتها وليس الدول العربية والإسلامية فقط»، مردفاً إن «تنظيم داعش جنّد أغلب مقاتليه في سوريا والعراق وليبيا عبر مواقع التواصل التي باتت مصدر صداع حقيقي للحكومات والدول».

حرب شرسة

بدوره، يقول الخبير التونسي حلمي الرّايس المتخصص في ميدان الدفاع الإلكتروني والأمن المعلوماتي إن «وجود جماعات إرهابية على الشبكات المعلوماتية هي ظاهرة جديدة نسبياً، فهناك تقديرات تقول إنه في 1995 كان هناك مالا يقل عن 100 موقع من المواقع التي تدعم الإرهاب، بينما في يومنا هذا يزيد عدد هذه المواقع على 5000». ويضيف: «يتمثل الإرهاب الإلكتروني في استخدام الموارد المعلوماتية والمتمثلة في شبكات المعلومات وأجهزة الكمبيوتر وشبكة الإنترنت لغاية التخويف أو الاستغلال لأغراض سياسية. ويمكن أن يتسبب هذا النوع من الإرهاب في إلحاق الشلل بأنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات أو قطع شبكات الاتصال بين الوحدات والقيادات المركزية وتعطيل أنظمة الدفاع الجوي أو إخراج الصواريخ عن مسارها أو اختراق النظام المصرفي أو إرباك حركة الطيران المدني أو شل محطات الطاقة الكبرى، وهي حروب خطيرة جداً من شأنها أن تطيح بالدول العظمى والقوى الاقتصادية العملاقة». ويستطرد الرّايس أن «هناك بالفعل حرب معلومات وهجمات إلكترونية وقرصنة، وتلاعب بالمعطيات الخاصة والعامة، ما يستوجب الحذر من خلال حرص الدول على تكوين جهاز مناعة قوي لمعلوماتها الحساسة في مؤسسات الدولة والخاصة أيضاً، إذ باليقظة يمكن توفير الحماية من دمار هذه الحرب الذكية التي من شأنها أن تعصف باقتصاد الدول وأمنها واستقرارها».

وحدة وجناح

وكان الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية التونسية محمد علي العروي أعلن الأربعاء الماضي أن وحدة مختصة في مكافحة الإرهاب أوقفت ستة قراصنة إنترنت متهمين بتقديم دعم معلوماتي إلى متشددين ويحملون الفكر المتطرف. وأعلنت وزارة الداخلية في بيان أنه «وفي إطار ضرب الروافد الإعلامية للعناصر التكفيرية الناشطة على الإنترنت، أمكن للوحدة الوطنية للأبحاث في جرائم الإرهاب الإطاحة بأخطر العناصر المشرفة على صفحة بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك معروفة ومختصة في قرصنة المواقع الحكومية ومواقع المؤسسات الحساسة سواء على مستوى وطني أو دولي».

وفي أكتوبر الماضي، توصلت الفرق المختصة في مكافحة الإرهاب ووحدة الاستعلام والاستخبار في وزارة الداخلية، وبعد سلسلة من المتابعة والأبحاث، إلى تفكيك الجناح الإعلامي التابع إلى تنظيم «أنصار الشريعة» المحظور و«كتيبة عقبة بن نافع» الإرهابية والذي كان يشرف عليه عفيف العموري قبل الإطاحة به.

وقال العروي إن «الإشراف على الجناح الإعلامي للتنظيمات الإرهابية آل إلى فاطمة الزواغي وهي طالبة هندسة»، مبرزاً أن «الأبحاث مع المتهمة أفضت إلى الكشف عن علاقتها بزعيم كتيبة عقبة الإرهابية المتمركزة في المرتفعات الجبلية الحدودية مع الجزائر بخالد الشايب وتنسيقها مع بقية الخلايا الإرهابية النائمة أو الناشطة».

كما بين العروي أن «الجناح الإعلامي للتنظيم الإرهابي، عبر المشرفة عليه، كان يهدف إلى استقطاب الشبان والتغرير بهم للالتحاق بالخلايا الإرهابية وتوفير الدعم المالي ونشر الأخبار الزائفة وتوثيق العمليات الإرهابية وتلميع صورة الإرهابيين، إضافة إلى إيقاف عدد من القياديين».

اعتقال

في أغسطس الماضي، أعلنت وزارة الداخلية التونسية أن الوحدة الوطنية للأبحاث في جرائم الإرهاب، ألقت القبض على ستة مشرفين على صفحات في مواقع التواصل الاجتماعي. وأوضحت الوزارة أنه تم القبض على أربع فتيات وشابين من التكفيريين احتفلوا بمقتل جنود الجيش الوطني وروّجوا للعمليات الإرهابية. كما عمد أحدهم إلى إعلان مبايعة تنظيم إرهابي خارج تونس والتهديد باستهداف بعض الشخصيات الرسمية في الدولة التونسية. البيان

«فيسبوك» يستقطب الشبان التونسيين

70٪ من رواد الموقع بين 18 و35 عاماً

تونس ـ البيان

يقول المختص في الشبكات الاجتماعية محمد علي اللومي إن «أكثر من 40 في المئة من التونسيين يمتلكون حسابات على فيسبوك». ويبلغ عدد حسابات «فيسبوك» في تونس 4.6 ملايين حساب. كما تشهد تونس شهريا ارتفاعا شهريا لعدد الحسابات في الموقع ما بين 20 ألفا و30 ألفاً. أما عن أصحاب هذه الحسابات، فأغلبهم من الشباب التونسي، إذ إن 70 في المئة منهم تتراوح أعمارهم ما بين 18 و35 عاماً. كما أن «فيسبوك» تونس لا يزال ذا طابع ذكوري، إذ إن 53 في المئة من الحسابات هي لرجال و47 في المئة لتونسيات. ويشير اللومي إلى أن معدل الدخول اليومي إلى «فيسبوك» في تونس يقدر بـ1.7 مليون. كما لاحظ ارتفاعا مهما لعدد مستعملي الموقع انطلاقا من الهواتف الجوالة، إذ تبلغ نسبة الدخول إليه عبر الهاتف في تونس 1.3 مليون حساب.

علامات استفهام

كذلك، يعتقد المحلل السياسي التونسي جمعي القاسمي أن «ظاهرة إقبال التونسيين على مواقع التواصل الاجتماعي تحمل في طياتها الكثير من علامات الاستفهام وخصوصا في ما يتعلق بالمضامين والمحتويات التي يتم الترويج لها من قبل جماعات متطرفة تستغل غياب الرقابة الحكومية في ترويج مواد إرهابية وقراءات خاطئة للدين وشعارات معادية للدولة والمجتمع وخطابات تكفيرية». وينوه الى أن «الأغلبية الساحقة من المقاتلين التونسيين في صفوف الجماعات الإرهابية ومنها داعش تم تجنيدهم من خلال الشبكة العنكبوتية».

قرصنة

أوباما يطلب المساعدة من عمالقة التكنولوجيا

حض الرئيس الأميركي باراك أوباما عمالقة التكنولوجيا في أميركا التعاون مع السلطات الفيدرالية لحماية الولايات المتحدة من هجمات إرهابية وقراصنة المعلوماتية والتجسس.

وقال اوباما خلال قمة حول امن المعلوماتية في بالو التو في «سيليكون فالي» في كاليفورنيا، أمام ألف شخص من شركات مختصة في هذا القطاع وجامعات ومؤسسات مدافعة عن الحريات على الانترنت وقوى امن إن«قسماً كبيراً جداً من شبكات المعلوماتية لدينا والبنى التحتية الحساسة هي في القطاع الخاص، وهو ما لا تريد الدولة القيام به لوحدها». وأضاف :«لكن القطاع الخاص لا يمكنه القيام بذلك لوحده لأن الدولة هي التي تملك في غالب الأحيان المعلومات الأحدث حول التهديدات الأخيرة».

وأوضح الرئيس الأميركي «الطريقة الوحيدة لحماية الأميركيين بشكل فعال تمر عبر التعاون بين القطاعين الخاص والعام مثل شركاء حقيقيين لصد هجمات تستهدف على سبيل المثال أبراج المراقبة الجوية وشبكات الكهرباء أو التعاملات المصرفية أو الطبية لكل فرد على الانترنت». وأضاف «من الصعب الحرص على ان تقوم السلطات بحماية الأميركيين من أحداث سلبية وفي الوقت نفسه منع الدولة من استخدام كل قدراتها».

ووقع الرئيس الأميركي مرسوماً يشجع القطاع الخاص على إنشاء منظمات لتقاسم المعلومات حول القرصنة المعلوماتية وليس فقط بين الشركات وإنما أيضاً بينها وبين وزارة الأمن الداخلي التي تتولى عمليات التنسيق الحكومية في مجال المعلوماتية.

ويريد البيت الأبيض ان يقر الكونغرس قوانين في هذا الصدد لتعميم تقاسم المعلومات بين قوى الأمن والشركات لكشف أي معلومة مفيدة في صد هجوم في اسرع وقت ممكن. لكن مثل هذا الإصلاح في طريق مسدود بسبب وجهات نظر مختلفة في الإطار القانوني المتعلق بتقاسم معلومات قد تكون سرية حول زبائن شركات محددة تطالب بحصانة للتعاون.

وزيارة اوباما الى «سيليكون فالي» هدفها أيضاً إصلاح العلاقات مع عمالقة المعلوماتية بعد الضرر الذي خلفه ما كشفه سنودن حول آلية المراقبة الأميركية عام 2013. وقد تضررت صورة هذه الشركات إلى حد كبير وتغيب عن اللقاء مع اوباما بعض رؤساء كبريات الشركات مثل مارك زوكربرغ رئيس ومؤسس «الفيسبوك» وماريسا ماير من «ياهو». واشنطن - الوكالات

الشبكة العنكبوتية تتقدّم ترسانة الإرهاب

دعوة الى محاربة الإرهاب من منابعه برصد عملية التجنيد

برنامج الثقة الرقمية خارطة طريق لمحاربة التطرف

استحداث وحدة خاصة لمراقبة الخلايا الناشطة في تجنيد الشباب

خبير: استتباب الثقة الرقمية مسؤولية الدولة التي يقع عليها واجب ضمان الأمن الإلكتروني

العالم يشهد اليوم تطوراً هائلًا في وسائل الاتصالات وتقنية المعلومات

يمتلك أجهزة أميركية وفرنسية متطورة لحظر المعلومات المشبوهة

المغرب.. خطوات فاعلة في الرقابة الإلكترونية

الرباط - البيان

ظل المغرب في معزل عن تهديدات الجماعات المتطرفة التي توجد في الدول المجاورة لفترة طويلة، لكن تهديدات «داعش» الأخيرة تجعل خطر العنف يقترب من البلاد بشكل كبير، فقد استطاع تنظيم داعش استقطاب المئات من الشباب المغربي، الذي اعتنق فكر التكفير والقتل، ليغادر البلد كل بطريقته، في اتجاه معسكرات التنظيم الإرهابي التي توجد في سوريا والعراق، ما جعل السلطات تعد خطة مدروسة للرقابة الإلكترونية التي أثبتت لحد الآن نجاعتها لكنها غير كافية في غياب التشريعات.

وأعلنت وزارة الداخلية المغربية أنه «تم توقيف مغربيين اثنين بكل من مدينتي الحسيمة ووجدة (شمالي البلاد) يقومان بالدعاية للتنظيم على خلفية نشره لأفكار ومواد إعلامية تحض على الكراهية والقتل على أساس ديني».

وأوضحت أن الناشطين كانا يعمدان بشكل متواصل إلى الدعاية لداعش، وذلك عبر نشر كتابات وتسجيلات مرئية وصور تشيد بالأعمال الإرهابية والوحشية التي يرتكبها مقاتلو هذا التنظيم الإرهابي. وأكدت أن أحد المشتبه فيهما «ما فتئ يقوم بالتحريض على الانخراط في عمليات تخريبية، وذلك من خلال نشره لكتابات ومقاطع فيديو عبر الشبكة العنكبوتية، تشيد ببعض العمليات الإرهابية التي تم تنفيذها بدول غربية وعربية».

مراقبة

وعلى غرار ما يجري في مختلف حكومات العالم، يخضع الإنترنت للمراقبة، وأكد تقرير لشركة غوغل العالمية أن «المغرب يعد من بين الدول التي تراقب عبر أجهزة فرنسية وأميركية، ما يجري من استخدام للإنترنت على العديد من المستويات، خاصة بعد استفحال جرائم المعلوماتية وتزايد أعداد الحركات التي تنشط خارج دائرة المؤسسات والجماعات الإسلامية».

وهذا الانفتاح الذي يفتح الباب على مصراعيه لتحديات تهم الأمن الثقافي والقيمي والهوياتي بالمغرب، يطرح مشكلة «ضعف المواكبة التشريعية» حيث يشكو التشريع المغربي من نقص في هذا الباب، إذ يمكن الوقوف عند قانونين يتممان مجموعة العقوبات التي ينص عليها القانون الجنائي: القانون رقم 07.03 ويتعلق بالإخلال بسير نظم المعالجة الآلية للمعطيات، الصادر سنة 2003، والقانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الصادر سنة 2009، وهما قانونان لا يرقيان إلى طليعة التشريع الدولي في مجال مكافحة الإرهاب الإلكتروني، مما يفرض على الحكومة والبرلمان استشارة الخبراء في السياسة الأمنية والهندسة المعلوماتية، في سن قوانين متطورة وقادرة على مواجهة الجريمة الإرهابية التي تستعمل أحدث التقنيات، وتشكل خطراً على المغرب آنياً ومستقبلًا.

وفي إطار محاربة الإرهاب والتصدي لسبل دعمه والترويج له، تقدمت الحكومة المغربية بمشروع قانون ينص على محاكمة كل من يضع علامة «أعجبني» سواء باللغة العربية أو بالفرنسية أو الإنجليزية، والتي تستعمل في الموقع الاجتماعي «فيسبوك» للتعبير عن إعجاب المتصفح بمادة أو صورة أو تعليق تقاسمه معه أصدقائه، على مادة إرهابية أو يعيد مشاركتها.

مشروع قانون

وناقش البرلمانيون أعضاء لجنة العدل والحريات مشروع القانون واستجوبوا وزير العدل مصطفى الرميد حول ما إذا كان الفعل غير مقصود، حيث يمكن أن توضع علامات الإعجاب خطأ، وأوضح الرميد «أنه لا يمكن أن ننص على النيات والقصد في القانون»، مبرزاً أن «المادة الإرهابية تنتشر بسرعة، ما يخلق جواً من عدم الاطمئنان، لذلك لا يمكن التساهل مع الترويج والدعاية للإرهاب».

وأكد الرميد، متحدثاً في لجنة العدل والحريات وحقوق الإنسان في مجلس النواب، على ضرورة ملاحقة الإرهاب من منابعه والتي يعتبر الانترنت أحد المروجين له، موضحاً أن «الإجراءات في محاربة الإرهاب ستشمل الناشرين له عبر الشبكة العنكبوتية».

وحدة معلومات

في العام 2014 أحدثت المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني بالمغرب «الاستخبارات الداخلية»، وحدة خاصة لتحليل المعلومات بشأن الشبكات والخلايا الناشطة في تجنيد المتطوعين للقتال في سوريا والعراق على الإنترنت، وتشتغل هذه الوحدة الخاصة بتنسيق مع ضباط المديرية العامة للدراسات والتوثيق، والملحقين العسكريين بالسفارات المغربية في كل من لبنان والعراق والأردن وتركيا، وأجهزة المخابرات للدول المشاركة في مؤتمر بروكسيل حول المتطوعين للقتال في سوريا.

وبحسب مصادر بوزارة الداخلية المغربية فإن «من بين مهمات الوحدة الخاصة تحليل المعلومات المتعلقة بشبكات تجنيد الجهاديين عبر الإنترنت، أو التي تمكنت من تشكيل خلايا نائمة لهذا الغرض، وإعداد قاعدة معطيات تساعد على رصد وتعقب نشاطات هذه الشبكات والخلايا العابرة للحدود».

كما شددت السلطات الرقابة على مواقع التواصل الاجتماعي لرصد المشتبه بانتمائهم للتنظيم، وقامت بحملة تعقب كإجراء استباقي بعدد من المدن المغربية للذين التحقوا بصفوف «داعش»، خاصة بعد التطورات الأخيرة في المنطقة، حيث أعدت السلطات الأمنية قوائم لمن اعتبرتهم «رموز التنظيم المغاربة»، وتم الاستماع إلى عوائلهم وأقربائهم.

ويعتبر الخبير المغربي في مجال الأمن المعلوماتي علي العزوزي في دراسة له أن «مسألة استتباب الثقة الرقمية هي من مسؤولية الدولة التي يقع عليها واجب ضمان الأمن داخل الفضاء الإلكتروني». وأضاف أنه «مع أن مراقبة عالم الإنترنت الذي لا حدود له تظل مهمة جد صعبة سواء بشرياً أو تقنياً، فإن ذلك لم يمنع العديد من الدول من اتخاذ مبادرات في هذا الشأن، تختلف من حيث مقاربتها باختلاف البلدان المعنية والثقافات المحلية السائدة بها».

وأوضح العزوزي أنه في ظل غياب نص مرجعي يؤسس لاستراتيجية وطنية لتأمين الفضاء الإلكتروني المغربي، أفرزت السياسات إجراءات مختلفة ومبادرات في هذا المجال، لعل أبرزها برنامج «الثقة الرقمية» الذي ورد في سياق استراتيجية «المغرب الرقمي 2013»، وهو الذي يعد بلا شك خارطة الطريق في هذا المجال.

وينبه العزوزي إلى أن العديد من البلدان تقوم بتعبئة قواها لمكافحة ظاهرة الجرائم الإلكترونية، مشيراً إلى أن هناك مجموعة من المبادرات المختلفة التي تتخذ في هذا السياق، وإن كانت مستويات تنفيذها تختلف من بلد إلى آخر.

جريمة ضد الإنسانية

ومن جهته يرى الخبير في الشأن الأمني خالد الشرقاوي السموني، أن «العالم يشهد اليوم تطوراً هائلًا في وسائل الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث أدى ظهور التكنولوجيا المتطورة إلى تغيير شكل الحياة في العالم، وأصبح الاعتماد على وسائل تقنية المعلومات الحديثة يزداد يومًا بعد يوم، سواء في المؤسسات المالية، أو المرافق العامة، أو المجال التعليمي، أو الأمني أو غير ذلك، حتى أصبح يطلق على هذا العصر- عصر الثورة المعلوماتية. وقد ترتب على هذه الثورة الكبيرة للتقنية بروز مصطلح الإرهاب الإلكتروني».

داعش والحرب الإلكترونية

إعداد : ليلى بن هدنة - غرافيك : محمد أبوعبيدة

لم يكتفِ تنظيم داعش بالسيطرة على الأراضي الواقعة على جانبي الحدود بين العراق وسوريا إضافة إلى العنف المفرط والذي فاق في قسوته جميع التنظيمات الجهادية الأخرى وإنما اعتمد سياسة إلكترونية قائمة على الدفع بمعلومات هائلة من حيث الإنتاج، والمحتوى بهدف إمداد التنظيم بالتمويل البشري، والمادي؛ من أجل بسط نفوذه على الأرض، وتحوله إلى سيناريو يزعزع الاستقرار الإقليمي في المنطقة.

1
تنظيم داعش هو أول مجموعة إرهابية نشأ أعضاؤه في ظل وجود الإنترنت. فهم يستغلون قوة الشبكة العنكبوتية لخلق تهديد جهادي على المستوى العالمي.

2
بدأ يشعر التنظيم بخطر التراجع وبالتالي أصبح يستخدم الانتداب عن طريق الإنترنت لكي يسترجع بعض مواقعه داخل العراق ويفتح جبهات قتال في البلدان التي تتوفر على بعض الهشاشة الأمنية مثل ما هو الحال في البلدين ليبيا وسوريا.

2014
يشدد التنظيم في تعليماته منذ 2014 على ضرورة حجب عناوين بروتوكول الإنترنت «اب» الخاصة بعناصره، واستخدام شبكات «في بي أن» وتشفير نشاطهم ورسائلهم عبر الإنترنت، من خلال اللجوء إلى برامج إلكترونية يشتهر النشطاء السياسيون وتجار السلاح والمخدرات عبر العالم باستخدامها.

2
ورغم تعليق أو إلغاء حسابات تدعو إلى العنف أو الجهاد فإن «جهاديي» الإنترنت باتوا بارعين في إعادة فتح حسابات مماثلة أخرى في غضون ساعتين وكما أنهم يلجأون إلى مواقع تواصل اجتماعي أقل شهرة لكنها بالفاعلية نفسها متمركزة في بلدان لا يوجد أي تشريع قمعي في هذا المجال.

1.3
ويؤكد «الفايسبوك»، أكبر شبكة تواصل اجتماعي في العالم مع 1.3 مليار مستخدم، أنه يعمل على إقصاء كل المجموعات الإرهابية، وتتدخل الشركة في محتويات الحسابات التي تعتبرها مخالفة لشروط الاستخدام وخصوصاً الدعوة إلى العنف.

11
ضربت طائرات التحالف في نوفمبر الماضي عشرات العربات والقواعد التابعة لتنظيم داعش، وبينها «وحدة الحرب الإلكترونية» في العراق.

7
تنظيم داعش خصص 7 أقسام؛ لإدارة جسده الإلكتروني، وهي: إدارة المخازن الإلكترونية، والمنصات الإعلامية، ومطابخ الأفكار، والمواد الفكرية المتطرفة، وإدارة حسابات، وصفحات التسويق الفكري، وهكرز؛ للتشويش على مخالفي أفكارهم.

7500
المساحة الكبيرة، التي يحتلها تنظيم داعش في الفضاء الإلكتروني حيث تعقب محللون نحواً من 3 ملايين تغريدة للتنظيم على تويتر، فوجد أن من يحركها أكثر من 7500 حساب.

9
وضع «داعش» خطة الكترونية للترويج لنفسه بالتزامن مع شنه عملياته الإرهابية في العراق في 9 يونيو، حيث نشط عدة حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي بنشر صور وبيانات تروج للهجوم.

2
كشف بعض الخبراء إن المتشددين ربما باتوا يلجأون بشكل متزايد لمواقع أخرى مثل موقعي كونتاكت ودایاسبورا الروسيين ضمن شبكة تواصل اجتماعي عمرها أربعة أعوام تعتمد على شبكة من الخوادم المستقلة اللامركزية.

27
دعت الولايات المتحدة في 27 أكتوبر الماضي حلفاءها الذين يشاركونها الحرب ضد تنظيم «داعش» إلى توسيع نطاق هذه الحرب لتشمل الإنترنت، وذلك خلال اجتماع في الكويت خصص لمواجهة المتطرفين عبر الشبكة.

50
أنشأ الجيش الفرنسي خلية على شبكة الإنترنت تضم 50 خبيراً عسكرياً للحد من تأثير تنظيم داعش في الفضاء الإلكتروني. من خلال توقع حملات الجماعات الجهادية لاستهداف المجندين والحد من تأثيرها، بالرد بشكل سريع من خلال نشر الصور والرسائل.

1500
تعد حالياً بريطانيا وحدة من 1500 عنصر عسكري ومدني سوف تباشر عملها انطلاقاً من أبريل المقبل، تصفية حسابات المسؤولين عن مهام الدعاية لأنشطته المتطرفة وتجنيد المقاتلين الأجانب.

17700
أوقفت الشرطة الهندية شخصاً في أغسطس الماضي بتهمة إدارة حساب يدعم الآلة الدعائية لتنظيم داعش على تويتر حيث جمع 17700 متتبع بينهم العديد من الأجانب.

2
أعلنت منظمة «مجهولون» (انونيموس) في 4 فبراير الجاري التي تتشكل كما تعرف عن نفسها من عدد كبير من الشباب والرجال والنساء كبار وصغار أن «داعش ليسوا مسلمين وانه سيتم إنهاء وجودهم على الإنترنت، كل حساباتهم ومواقعهم سيتم إغلاقها ومصادرتها وفضحها عبر تهكيرها».

18
ينطلق في 18 الجاري مؤتمر واشنطن الدولي لمكافحة الإرهاب، وتشارك فيها دول عربية منها مصر والأردن، وعدد كبير من الدول الغربية يهدف إلى محاربة شبكة تنظيم داعش إلكترونياً، كما سيتم مكافحة عصابات التنظيم فكرياً من خلال خطة لتعديل مناهج المدارس.

13
حض الرئيس الأميركي باراك أوباما مركز التكنولوجيا سيليكون فالي على التعاون مع السلطات الفيدرالية لحماية الولايات المتحدة من هجمات إرهابية وقراصنة المعلوماتية والتجسس.

البيان

إرهاب رقمي

وقعت 30 دولة على أول اتفاقية دولية لمكافحة الإجرام المعلوماتي في العاصمة المجرية بودابست عام 2001. عقب الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأميركية في الحادي عشر من سبتمبر من العام نفسه. لذلك أصبح الإرهاب الإلكتروني يثير اهتماماً دولياً بسبب انتشاره في معظم أنحاء العالم. ويشكل جريمة ضد الإنسانية تجاوز مداها الحدود الضيقة للبلدان لتأخذ صفة العالمية، وأصبح خطرًا يهدد ويخيف العالم بأسره.

ويشير خبراء إلى أن «الجريمة الإرهابية تعتبر تطوراً تقنياً للفعل الإرهابي في ظل العولمة الثقافية، وتوجه حالياً تحديات كبيرة في مواجهتها ومكافحتها. نظراً لأساليب التقنية التي تستخدمها من ناحية، وتنوع أشكالها وتعددها من ناحية أخرى. مما يجعل هذه الجرائم تمثل تهديداً خطيراً لأمن الفرد والمجتمع. لذلك فإن أجهزة الأمن تحتاج إلى كثير من العمل لتطوير قدراتها للتعامل مع جرائم الكمبيوتر والوقاية منها».